الفانم يتلقى تحية الحضور

فرحة العسكريين بإقرار القانون

بموافقة 42 نائباً ورفض 7 أعضاء هم الوزراء الحضور خلال التصويت على القانون

مجلس الأمة: منح معاشات استثنائية

عاشور: كلفة المعاشات الاستثنائية لبعض العسكريين 8 ملايين في السنة الواحدة

دميثير: أعتب على الحكومة رفضها معاشات العسكريين رغم اعترافها بأحقيتهم

كتب
عمر الرشيدي
ومصطفى كامل

وافق مجلس الأمة في جلسته العادية امس وفي الداولتين الأولى والثانية باجماع النواب وعدم موافقة الحكومة على الاقتراحات بقوانين بشأن منح معاشات استثنائية ومكافآت استحقاق للعسكريين المتقاعدين من ضباط الصف والأفراد.

وجاءت نتيجة التصويت التي تمت بالنداء بالاسم على تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية عن الاقتراحات بقوانين بشأن منح معاشات استثنائية ومكافآت استحقاق للعسكريين المتقاعدين من ضباط الصف والأفراد في المداولة الأولى بموافقة 42 عضواً وعدم موافقة ثمانية أعضاء من اجمالي الحضور وعددهم 50 عضواً.

في حين جاءت نتيجة التصويت على تقرير اللجنة في مداولته الثانية بموافقة 42 عضوا وعدم موافقة سبعة أعضاء من اجمالي الحضور وعددهم 49 عضواً.

ونصت المادة الأولى من الاقتراحات بقوانين بشأن منح معاشات استثنائية ومكافآت استحقاق للعسكريين المتقاعدين من ضباط الصف والأفراد على أن «يمنح الضباط وضباط الصف من العسكريين المتقاعدين خلال الفترة من 28 ابريل 2008 إلى 31 ديسمبر 2009 والذين لم يطبق عليهم قرار مجلس الوزراء رقم (495) لسنة 2008 – من الجهات العسكرية الثلاث (الدفاع والداخلية والحرس الوطني) والإدارة العامة للاطفاء وكذلك كل من انتهت خدمتهم بالوفاة أو التقاعد الطبي خلال الفترة المذكورة: أولا – معاش استثنائي بقيمة: (1) 400 دينار شهريا لضباط من رتبة نقيب وما دون.

(2) 300 دينار شهريا لضباط الصف والأفراد ممن أمضوا 25 سنة في الخدمة.

(3) 250 دينارا شهريا لضباط الصف والأفراد ممن أمضوا 20 سنة في الخدمة.

ثانياً – مكافأة استحقاق بواقع راتب سنة».

ونصت المادة الثانية على أن «تتحمل الخزانة العامة للدولة دفع المعاشات الاستثنائية من المشمولين بأحكام هذا القانون على أن تقوم المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بصرفها لمستحقيها».

ونصت المادة الثالثة على أن «تتحمل الجهات العسكرية الثلاث (الدفاع والداخلية والحرس الوطني) والإدارة العامة للاطفاء دفع مكافأة الاستحقاق من ميزانيتها للمشمولين بأحكام هذا القانون».

ووفقا لتقرير لجنة (المالية) البرلمانية فإن هذه الاقتراحات بقوانين «تهدف إلى انصاف ضباط الصف والأفراد والعسكريين المتقاعدين ممن تقاعد منهم بالجهات العسكرية (الدفاع والداخلية والحرس الوطني) والإدارة العامة للاطفاء وذلك من خلال منحهم المعاشات الاستثنائية ومكافآت الاستحقاق شانهم في ذلك شأن شريحة الضباط والقادة العسكريين المتقاعدين والذين تم منحهم هذه المميزات من خلال تشريعات قانونية وقرارات وزارية».

وأبرز تقرير اللجنة رأي وزارة المالية في هذا القانون حيث اكدت ان «المقترحات المقدمة تتنافى مع التوجه العام للدولة في ترشيد الإنفاق العام وذلك ان تطبيق هذه الاقتراحات سيشكل عبئا على الخزانة العامة والصناديق التأمينية خاصة وان الحالة المالية للدولة في الوقت الراهن تختلف تماما عما كانت عليه آنذاك».

واشار رأي وزارة المالية قيما يخص الحالة المالية في الوقت الراهن إلى ان «الميزانية تشهد عجزا حقيقيا تتطلب إصدار سندات خزانة (الاستدانة من السوق الخارجي) لسداد هذا العجز فضلا عن أن الموافقة على هذه الاقتراحات من شأنه فتح باب المطالبات المالية من جهات أخرى الأمر الذي سيزيد من الوضع المالي سوءا».

وأفاد رأي وزارة المالية «بانها وبسبب ملابسات وظروف العادية اليوم الثلاثاء على رسالة من النائب رياض العدساني يطلب فيها بأن تتخذ الحكومة كافة الاجراءات والتدابير اللازمة لمواجهة قضية ارتفاع الأسعار.

كما وافق مجلس الأمة بعد مناقشته في جلسته اليوم بند كشف الأوراق والرسائل الواردة على رسالة من رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية النائب خلف دميثير.

وطلب النائب دميثير في رسالته استعجال لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية بالنظر في الاقتراحات التي لازالت على جدول أعمالها والمرتبطة باختصاص اللجنة المالية والاقتصادية البرلمانية وعلى الأخص الاقتراحات المتعلقة بتنظيم القيادين وقواعد الحوكمة وتكافؤ الفرص وشؤون الخدمة المدنية وذلك حتى تتمكن اللجنة من دراستها واتخاذ القرارات اللازمة

وكان مجلس الأمة قد بدأ في جلسة امس وبعد انتقاله الى بند تقارير لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية بمناقشة اربعة تقارير للجنة حول مشاريع قوانين بشأن اعتماد الحساب الختامي عن السنة المالية (2015–2016) وبربط ميزانيات للسنة المالية (2017–2018) لأربع جهات حكومية.

والجهات المتعلقة بالتقارير المشار اليها انفا هي الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والهيئة العامة للقوى العاملة والهيئة العامة للمعلومات المدنية.

ووفقا للتقرير (الميزانيات) البرلمانية فإن مصروفات الحساب الختامي للهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية لعام (2015–2016) بلغت 104,135,730 دينار كويتي في حين بلغ اجمالي ايرادات الحساب الختامي للهيئة لذات العام 6,784,868 دينار.

واشار تقرير (الميزانيات) البرلمانية الى ان اجمالي مصروفات الميزانية للهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية لعام (2017–2018) بلغ 98,185,000 دينار في حين بلغ اجمالي ايراداتها للعام ذاته 7,143,000 دينار.

واوضح التقرير ان اجمالي مصروفات الحساب الختامي للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية لعام (2015–2016) بلغ 2,493,767,733 دينار في حين بلغ اجمالي ايرادات الحساب الختامي للمؤسسة للعام ذاته 3,148,786,380 دينار.

وذكر التقرير ان اجمالي مصروفات الميزانية للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية لعام (2017–2018) بلغ 2,975,793,000 دينار في حين بلغ اجمالي ايرادات الميزانية للعام ذاته 4,562,161,000 دينار.

ووفقا لتقرير لجنة (الميزانيات)

نايف المرداس: سنعمل على إقرار المزيد من التشريعات الخاصة بالعسكريين

الشيخ صباح الخالد متحدثا

عسكر العنزي: قانون مستحق يحقق العدالة وينصف العسكريين المتقاعدين

ابل أثناء مداخلته

السويط: النواب حريصون على تقديم المقترحات لمساواة جميع العسكريين

هناك 120 ألف طلب إسكاني وتوجيهنا للأسئلة هدفه الاستعجال لحل القضية

الدقباسي: كيف لا يجد الكويتيون فرص عمل وكل ما نتكلم عن توصيات يذهب أدراج الرياح

حديث ثنايبي - حكومي

تأخر مشاريع القوانين داخل اللجان مؤسف ويؤثر على أداء المجلس

عبدالصمد يفند عددا من الميزانيات